Document:	EB 2012/107/R.17
Agenda:	9(b)
Date:	20 November 2012
Distribution:	Public
Original:	English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مذكرة رئيس الصندوق

بشأن قرض تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية مدغشقر من أجل

برنامج دعم أقطاب المشروعات الريفية الصغرى والاقتصادات الإقليمية

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Norman Messer
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2738 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: n.messer@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة بعد المائة
روما، 12–13 ديسمبر/كانون الأول 2012

للموافقة

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل التكميلي المقترح تقديمه إلى جمهورية مدغشقر من أجل برنامج دعم أقطاب المشروعات الريفية الصغرى والاقتصادات الإقليمية، على النحو الوارد في الفقرة 15.

قرض تكميلي مقترح تقديمه إلى جمهورية مدغشقر من أجل برنامج دعم أقطاب المشروعات الريفية الصغرى والاقتصادات الإقليمية

أولا– الخلفية

1- في ديسمبر/كانون الأول 2007 وافق المجلس التنفيذي على برنامج دعم أقطاب المشروعات الريفية الصغرى والاقتصادات الإقليمية (الوثيقة EB 2007/92/R.24) بتكلفة كلية للبرنامج بلغت 30.30 مليون دولار أمريكي. وتتمثل مصادر التمويل الحالية فيما يلي: (1) الصندوق، حيث قدم قرضا قيمته 17.72 مليون دولار أمريكي تقريبا، ومنحة قيمتها 0.29 مليون دولار أمريكي تقريبا؛ (2) حكومة مدغشقر، حيث تبلغ مساهمتها 4.51 مليون دولار أمريكي؛ (3) المستفيدون، حيث تبلغ مساهمتهم 2.21 مليون دولار أمريكي؛ (4) صندوق الأوبك للتنمية الدولية، إذ يقدم قرضا قيمته 4.97 مليون دولار أمريكي؛ (5) صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، إذ تبلغ مساهمته 0.61 مليون دولار أمريكي.

2- تسعى هذه المذكرة إلى الحصول على الموافقة على تمويل تكميلي للبرنامج على شكل قرض قيمته 7.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي بما يعادل 11.2 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية. وسوف تكون مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنوياً.

3- يسهم هذا البرنامج في تحقيق البرنامج الوطني للتنمية الريفية الذي وضعته الحكومة، والذي يستند إلى ثلاث ركائز رئيسة هي كما يلي: (1) تطوير سلاسل القيمة؛ (2) تعزيز الخدمات؛ (3) دعم المشروعات. وينتهج البرنامجان استراتيجية مشتركة تتمثل فيما يلي: تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تروج للاستثمار من جانب الشركات المحلية والوطنية والدولية. وهذا البرنامج يتمشى أيضا مع أولويات البرنامج الوطني لدعم القطاع الخاص، وهو برنامج مسؤول عن سياسات المناخ الاستثماري وإصلاحه، وتنمية الصناعة الزراعية، والسياحة، وقطاع الحرف، والمشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة. وإضافة إلى ذلك، يوفر البرنامج دعما لجهود الحكومة في مجال التدريب المهني، والتي تيسر توظيف الشباب وتدعم ظهور قطاع زراعي ملتزم بالأصول المهنية يتسم بالإنتاجية العالية والتوجه نحو الأسواق. ويتواءم البرنامج مع الأهداف الاستراتيجية الواردة في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2007–2012، وعلى وجه

الخصوص الهدف الاستراتيجي الثاني له وهو: زيادة دخول فقراء الريف عن طريق تنويع أنشطة المزارع والترويج لتنظيم المشروعات الريفية.

4- ومدة هذا البرناج سبع سنوات ويجري تنفيذه في خمسة أقاليم– هي أنالامانغا، وإيتاسي، وماتسياترا العليا، وفاتوفافي – فيتوفيناني، وصوفيا. وسوف يسهم التمويل التكميلي المقترح في توسيع نطاق التدخلات كي يشمل أربعة اقاليم جديدة. وسوف يستند توسيع النطاق إلى الإنجازات المتحققة حتى الآن في الحد من الفقر عن طريق تحويل أنشطة توليد الدخل الأولية إلى مشروعات ريفية صغيرة ومتوسطة تتسم بالحيوية، وتحويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتوفر لها بالفعل مقومات البقاء إلى مشروعات تمتلك من القوة ما يكفي للسماح للأسر المستفيدة بالاستمرار متحررة من ربقة الفقر مستقبلا. وتعتبر الأقاليم الأربعة الجديدة – وهي بويني في الشمال الغربي، وأنالانجيروفو وأتسيناانانا على الساحل الشرقي، وبونغولافا في غرب الوسط – امتدادات جغرافية "لأحواض" سلاسل القيمة ذوات الإمكانية العالية التي تحصل على الدعم في الوقت الراهن بالفعل. وهي، على التوالي، متاخمة لأقاليم صوفيا، وفاتوفافي – فيتوفيناني، وإيتاسي. أما في الأقاليم "القديمة" فسوف يساعد التمويل التكميلي المقترح على تعميق وضبط أنشطة البرنامج الجارية.

5- هناك خمسة مكونات للبرنامج هي كما يلي: (1) تحديد وتعبئة المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة؛ (2) تقديم خدمات الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتدريب المهني؛ (3) التمويل الريفي وإدارة المخاطر؛ (4) البنى الأساسية للأسواق والاستثمارات التمكينية؛ (5) الرصد والتقييم وإدارة المعرفة والاتصالات. ولا يتوخى تقديم تمويل إضافي للمكون (3) في القرض التكميلي المقترح.

6- سوف يسمح التمويل التكميلي للبرنامج بزيادة دخول منظمي المشروعات المستفيدين بما يبلغ في مجموعه حوالي 18 مليون دولار أمريكي. ويستند هذا التقدير إلى متوسط الدخل الإضافي للمشروع الواحد الذي ولده البرنامج حتى الآن على مدى فترته التي دامت أربع سنوات. واستنادا كذلك إلى أداء البرنامج على امتداد الفترة 2009–2012، سوف يسهم التمويل التكميلي في خلق 500 5 وظيفة جديدة على الأقل ويحول 900 7 وظيفة مؤقتة إلى وظائف دائمة.

ثانيا– المبررات والأساس المنطقي

7- تتمثل غاية البرنامج الرئيسية في زيادة دخول فقراء الريف عن طريق توطيد المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة. أما أهدافه المحددة فهي: (1) إنشاء ودعم شبكة المنظمات المهنية والمحورية لتلبية الاحتياجات الإنمائية للمشروعات الريفية؛ (2) المساهمة في صياغة سياسة وطنية وإطار مؤسسي دعما لتنمية المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة؛ (3) تحسين قدرة المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة على التنافس بغية تعزيز أداء المجموعات وسلاسل القيمة في نطاق الأقطاب الاقتصادية الإقليمية؛ (4) تمكين منظمي المشروعات من الوصول إلى الخدمات والأسواق المالية وغير المالية المستدامة في سياق موائم من إدارة المخاطر؛ (5) تهيئة بيئة تمكينية لتحديث سلاسل القيمة الريفية.

8- ينصب التركيز الاستراتيجي للتمويل التكميلي على تعزيز وتوسيع نطاق إنجازات البرنامج المتحققة حتى الآن من أجل كفالة استمرار تحرر الأسر العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتمتعة بالدعم من

البرنامج من ربقة الفقر بشكل مستدام، والمساعدة على وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذوات الإمكانية العالية للتوسع (في الأقاليم الجديدة في المقام الأول) على مسار نمو أعلى.

9- سوف يصل البرنامج، مستعينا بالتمويل التكميلي، إلى 000 15 مشروع ريفي صغير ومتوسط قائم أو محتمل، أو ما يعادل 000 78 مستفيد (استنادا إلى متوسط للأسرة الواحدة يبلغ 5.2 أفراد). ومن هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سيبلغ عدد المشروعات المتمتعة بالدعم مؤخرا 000 11 مشروع، وسيتم تعزيز أوضاع 000 4 مشروع كي تولد مستوى من الدخل (حدد بمبلغ 685 دولارا أمريكيا سنويا، أو ما يعادل ثلاثة أمثال مستوى الفقر الوطني البالغ 228 دولارا أمريكيا) يمكن عنده اعتبار هذه المشروعات قوية بما يكفي لنجاح الأسر المستفيدة لمخاطر الانتكاس إلى الفقر. وسوف يرفع هذا إجمالي المجموعة المستهدفة إلى 000 36 مشروع ريفي صغير ومتوسط قائم أو محتمل، وهو ما يعادل 200 187 مستفيد.

10- سوف يستند التنفيذ إلى الشراكات الاستراتيجية وبناء القدرات، ويتوخى التنفيذ تحويلا تدريجيا للمسؤوليات إلى الشركاء عن طريق استخدام متوازن وعقلاني وكفء للموارد. وسوف يجري التعاقد الخارجي على أنشطة التنفيذ ونقلها إلى المستوى الأكثر ملاءمة من الوجهة الاستراتيجية عن طريق انخراط شركاء رئيسيين كاتحاد غرف التجارة والصناعة، وغرف التجارة الإقليمية، والنقط الموحدة المكلفة بتقديم خدمات موحدة، ومؤسسات التمويل الصغري والبلديات الريفية المشاركة على أساس تجريبي. وسوف يجري تبسيط عملية إدارة المشروع، وسوف يبقي البرنامج على الوظائف التالية دون غيرها: (1) التنسيق؛ (2) الإدارة المالية؛ (3) الرصد والتقييم وإدارة المعرفة (لا سيما فيما يتعلق بالأثر الاقتصادي وغيره من النتائج). وسوف يجري دمج الأفرقة التقنية على المستويين الإقليمي والمحلي في المؤسسات المضيفة والإدارات الإقليمية التابعة لوزارة الزراعة، وهي الوكالة الرئيسية المسؤولة عن البرنامج.

11- حقق هذا البرنامج سجل أداء إيجابي سليم من حيث الإدارة المالية، وهو ما دللت عليه بعثات الإشراف وعمليات مراجعة حسابات المشروع غير المقترنة بأي تحفظات، أما تقدير المخاطر الاستئمانية المرتبطة بهذا التمويل التكميلي فهو منخفض. ولن يطرأ أي تغيير على ترتيبات الإدارة المالية واجبة التطبيق على القرض والمنحة الأصليين اللذين قدمهما الصندوق – أي تدفق الأموال، والإبلاغ المالي، ومراجعة الحسابات.

ثالثا– تكاليف البرنامج

12- سوف يبلغ مجموع تكاليف البرنامج المعدلة 47 مليون دولار أمريكي. وقد تم (حتى سبتمبر/أيلول 2012) صرف 64 في المائة من القرض المقدم من الصندوق البالغ 17.7 مليون دولار أمريكي تقريبا. وسوف يشمل التمويل الإضافي المقترح قرضا تكميليا من الصندوق بوحدات حقوق السحب الخاصة بما يعادل 11.2 مليون دولار أمريكي، ومساهمة جديدة من الحكومة تبلغ 3.7 مليون دولار أمريكي، ومساهمات إضافية من المستفيدين تبلغ 1.8 مليون دولار أمريكي. وسوف يتم صرف التمويل التكميلي على فئات نفقات البرنامج موزعة كما يلي: (1) البنية التحتية (3 في المائة)؛ (2) المعدات والمواد والمركبات (6 في المائة)؛ (3) التدريب وبناء القدرات (55 في المائة)؛ (4) مقدمي الخدمات والدراسات، والمساعدة التقنية (27 في

المائة)؛ (5) صندوق الدعم الموجه إلى التمويل الريفي والابتكار [1] (1 في المائة)؛ (6) التكاليف المتكررة (9 في المائة).

13- لن يؤثر تقديم التمويل التكميلي على مدة البرنامج: حيث إنه لن يطرأ أي تغيير على تاريخ إنجازه وهو 30 يونيو/حزيران 2015 كما هو مقرر، وتاريخ إقفاله هو 31 ديسمبر/كانون الأول 2015 كما هو مقرر.

رابعا- التعديلات المقترح إدخالها على اتفاقية التمويل

14- عند موافقة المجلس التنفيذي، سيتم تعديل اتفاقية التمويل كي تعكس التمويل التكميلي. ولا ينطوي هذا التمويل التكميلي على أي تعديل جوهري في وصف البرنامج إلا في توسيع النطاق الجغرافي لتغطية البرنامج.

خامسا- التوصية

15- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل التكميلي المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية مدغشقر قرضاً تكميليا بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته سبعة ملايين وثلاثمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 300 7 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[1] سوف يقتصر استخدام هذا القرض التكميلي على أنشطة الابتكار والبيانات العملية دون غيرها في فئة النفقات هذه.